مجلة الفكر المتوسطي للبحوث والدراسات في حوار الديانات والحضارات
ISSN: 1543-2335
E-ISSN: 2012-3299
مجلد: 08 عدد: 01 ماي 2019
العنوان: إدارة التعدد الثقافي واللغوي في الجزائر
ص67. ص94

# إدارة التعدد الثقافي واللغوي في الجزائر

الدكتورة: سارة غربي، الدكتورة:خديجة زياني
جامعة باتنة 1
srgherbi@gmail.com
Khedidja.ziani@gmail.com

تاريخ الإرسال: /2019/04/13؛ تاريخ القبول:2019/05/27، تاريخ النشر: 02/ 06/ 2019

**Title**: **Management of cultural and linguistic diversity in Algeria**

**Abstract**: Cultural and linguistic pluralism is a characteristic of societies, with more than one culture and language within one community. Moral instinct requires the existence of difference, plurality and diversity of divine wisdom. The linguistic or cultural pluralism as a whole expresses the succession of civilizations and peoples and the mating of many varieties of linguistic and cultural communication, so that one becomes proud of belonging to a civilization or a people or a combination. The countries of North Africa in general and Algeria in particular are characterized by this multiplicity linguistic and cultural diversity, blending and one people combined diversity in an integrated national unity. It differs from other countries in dealing with and managing this multicultural and linguistic diversity. There are those who see cultural diversity as a threat to the stability of the nation and its national unity.

To arrive at the fact that the Algerian identity was characterized by the integration of the three elements (religion, language, multiculturalism), thus constituting a cultural and

linguistic plurality. Which require the management of multicultural and linguistic policies targeted; including: Policies to protect the effective participation of different minorities, in addition to the activation of policies to enable the use of multiple languages, and finally compensatory policies on social and economic exclusion.

**Keywords**:Multiculturalism ;multilingualism;Amazigh; pluralism; Algeria.

## الملخص:

يشكل التعدد الثقافي واللغوي أحد مميزات المجتمعات، بوجود أكثر من ثقافة ولغة داخل المجتمع الواحد. فالفطرة الخلقية تقضي وجود الاختلاف والتعدد والتنوع لحكمة ربانية. يعبر التعدد اللغوي أو الثقافي ككل عن تعاقب حضارات وشعوب وتزاوج (تمازج) الكثير من أصناف التواصل اللغوي والثقافي، حتى أصبح المرء متفاخرا لانتمائه لحضارة أو شعب أو تركيبة ما.فنجد دول شمال إفريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تتميز بهذا التعدد والتنوع اللغوي والثقافي، المتمازج وشعب واحد يجمعه التنوع في وحدة وطنية متكاملة. وهي تختلف عن دول أخرى في التعامل وإدارة هذا التعدد الثقافي واللغوي. فهناك من يعتبر التعدد الثقافي مهدد الاستقرار الدول ووحدتها الوطنية.

لنصل إلى أن الهوية الجزائرية عرفت تكاملا بين العناصر الثلاث (الدين، اللغة، التعدد الثقافي)؛ لتشكل بذلك تعددا ثقافيا ولغويا. والتي تقتضي لإدارة التعدد الثقافي واللغوي سياسات هادفة؛ يكون من ضمنها: سياسات حماية المشاركة الفعالة لمختلف الأقليات، بالإضافة لتفعيل سياسات خاصة بالتمكين من استخدام لغات متعددة، وأخيرا سياسات تعويضية عن الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** التعدد الثقافي، التعدد اللغوي، الأمازيغية، إدارة التعدد، الجزائر.

**مقدمة:**

الدولة اليوم هي دولة متعددة الثقافات، بفعل عوامل عديدة، كالهجرة من أجل العيش الآمن، أو بفعل التجارة والاحتكاك بين مختلف الشعوب، وكذا نتيجة مخلفات الموروث الاستعماري. وفي الواقع إن التعدد ميزة ربانية للخلق، فهناك تعدد في الألوان وفي الألسن وتعدد للأمم. وإن قوبل هذا التنوع بالرفض والإقصاء والتهميش، ومحاولات الاحتواء في قالب واحد بحجة أنه يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وإلى فوضى اجتماعية. فدول شمال إفريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تتميز بهذا التعدد والتنوع اللغوي والثقافي، مما أدى إلى إدارته بطرق مختلفة، حيث نجد التعامل مع التعدد في الفترة الاستعمارية التي تميزت بالإقصاء والتهميش يختلف عن المرحلة ما بعد الاستقلال التي تميزت أيضا بالأحادية مرورا فيما بعد بمرحلة التعددية وفي الأخير مرحلة التعايش بين مختلف عناصر الهوية الوطنية. وهو ما جعلنا نطرح الإشكالية التالية: ما هي التطورات والتداعيات التي عرفتها مسألة التعدد الثقافي واللغوي في الجزائر؟ وما الذي يميز الوضع الثقافي واللغوي في الجزائر؟

إن تعزيز التعدد الثقافي واللغوي والمحافظة عليه وحمايته من الإقصاء والتهميش من شأنه أن يوفر الاستقرار والأمن ويؤدي إلى الحوار والتقارب بين

اللغات والثقافات المختلفة من أجل بناء مستقبل آمن ومزدهر للإنسانية. فالتعدد الثقافي واللغوي هو مصدر من مصادر إثراء الثقافات وتعزيز قدراتهما وإعطائهما أبعادا إنسانية، من خلال الحوار الثقافي والاعتراف بهذا التعدد، كما يتيح الانفتاح على الآخرين، وهو بديل عن وسائل التطرف وحمل السلاح. فالتعدد الثقافي واللغوي يمثلان تراثا مشتركا للبشرية، وهما مصدر للابتكار وتجدد الأفكار في المجتمعات، ويوفر فرصة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار.

سياسات التمييز والإقصاء، فضلا عن سياسات الاستيعاب القصري، أصبحت اليوم خيرات غير مقبولة، هذا ما يؤدي إلى ضرورة صياغة سياسات متعددة الثقافات تعترف بالتعدد الثقافي واللغوي، وتمنع قمع الحريات والتمييز على أساس الهويات الثقافية واللغوية.

نهدف من خلال هذه الدراسة لإبراز أهمية التنوع الثقافي للجزائر وسبل إدارة هذا التعدد في إطار وحدة وطنية متعددة الثقافات واللغات، وهذا ما جعلنا نقسم المداخلة لثلاثة محاور:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتعدد الثقافي والغوي

المحور الثاني: واقع التعدد الثقافي واللغوي في الجزائر

المحور الثالث: استراتيجيات إدارة التعدد الثقافي واللغوي في الجزائر

## المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتعدد الثقافي والغوي

تقتضي الضرورة أن نوضح في هذا المحور ما تتسم به النقاشات العامة حول التعدد الثقافي واللغوي وأهم المصطلحات الرئيسية المتصلة بهما.

**1- تعريف التعدد الثقافي واللغوي:**

**أولا: تعريف التعدد الثقافي:**لقد اختلف المنظرون والدارسون في تحديد أو ضبط تعريف إجرائي للتعدد الثقافي، نظرا لاختلاف توجهاتهم الفكرية، بالإضافة إلى طريقة النظر للتعدد الثقافي كميزة إيجابية أو سلبية.

التعدد الثقافي عبارة عن "مجموعة من الخصائص التي تميز كل فرد عن غيره على سبيل المثال: العمر، التوجهات الجنسية، الأصل، الطائفة الدينية، الطبقة الاجتماعية...، كما يشير إلى ما يميز مجموعة أفراد عن غيرها اعتبارا لجملة من الأبعاد الأولية والثانوية والتي لها تأثير مباشر على هوياتهم مثل: النوع الاجتماعي، العرق، القدرات العقلية والجسدية، التوجه الجنسي...، أما الأبعاد الثانوية فتشمل الخلفية التعليمية، الواقع الجغرافي، اللغة والخبرات العلمية والتنظيمية"[1].

هناك من يستخدم التعدد الثقافي كمرادف للتنوع الثقافي، ونعني به: التنوع والاختلاف في الهويّات لكل مجتمع، وتعدد المجتمعات يؤدي بالضرورة إلى تعدد وتنوع الثقافات.كما يشير التعدد الثقافي للاحتفاء بالتنوع الثقافي ويسعى إلى تعزيزه، من خلال تشجيع لغات الأقليات، وهي تركز في الوقت ذاته على العلاقة غير المتكافئة بين الأقلية والثقافات السائدة، وكذلك معالجة

أوجه عدم المساواة بين الأغلبية والأقلية[2]. فالتعدد الثقافي هو التمثيل في نظام اجتماعي واحد للأفراد من ذوي الانتماءات المختلفة[3].

يدخل التعدد الثقافي في إطار التصور المرتبط بالإدماج، بحيث يكون من واجب الدولة الديمقراطية الاعتراف من جهة بتعدد المجموعات الإثنو-ثقافية التي تساهم في تكوين سكانها، والبحث من جهة ثانية على الملائمة وفي حدود الإمكانيات المتوفرة على هذا التنوع الثقافي؛ وذلك على أسس منطقية وواضحة، ويتخلى التصور المرتبط بالتعدد الثقافي عن وجهة النظر التي تقر بالتذويب الذي يتأسس على مبدأ اختلاف التعامل مع الاعتراف لفهم الاختلاف[4].

إذا؛التعدد الثقافي عادة ما يستخدم استخداما وصفيا للإشارة إلى المجتمعات المتعددة الثقافات واللغات، ويمكن أن يشير إلى السياسات التي تضعها الدول لإدارة التعدد الثقافي واللغوي. وفي هذه الدراسة نقوم باستخدام التعدد الثقافي كمرادف للتنوع الثقافي.

**ثانيا: مفهوم التعدد اللغوي**: إن التعدد اللغوي ظاهرة نجدها في المجتمعات الحاضرة، فنجد مصطلح تعدد لغوي يفضي مفهومه إلى استخدام أكثر من لغة داخل الدولة الواحدة أو المجتمع الواحد، فيمكن تعريفه: على أنه "مجموعة من اللغات المتقاربة أو المتباينة في مجتمع واحد"[5]. إذا يكون التعدد اللغوي عندما تجتمع أكثر من لغة في مجتمع واحد، أو عند فرد واحد ليستخدمها في

مختلف أنواع التواصل، والمثال المشهور هو دولة سويسرا، حيث الفرنسية والايطالية والألمانية هي لغات رسمية بها[6].

كما قدم (جون ديبوا) في قاموس اللسانيات التعدد اللغوي على أنه"يكون عندما تجتمع أكثر من لغة في مجتمع واحد، أو عند فرد واحد ليستخدمها في مختلف أنواع التواصل، والمثال المشهور هو دولة سويسرا حيث الفرنسية والإيطالية والألمانية هي لغات رسمية بها"[7].

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف للتعدد اللغوي بأنه استخدام لغات متعددة في مجتمع واحد في دولة واحدة.

**2- أسباب التعدد اللغوي والثقافي**: هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ظهور التعدد، نذكر منها:

**_ الغزو العسكري والاحتلال**: مثلما حدث في الجزائر وغيرها من البلدان المجاورة، حيث عمل المستعمر على طمس معالم اللغة العربية بكل ما أوتي وحاول ترسيخ لغته الفرنسية بين الشعوب المستعمرة، مما أدى لازدواجية لغوية[8].

**_ الهجرة الجماعية**: أغلب بلدان العالم معرّضة للهجرة من قبل سكانها، كل له ظروف دفعته لهذه الهجرة، منهم من رحل بحثا عن ظروف اقتصادية أفضل وعمَل أحسن وخاصة بلدان العالم الثالث التي عانت الويلات من الدول المستعمرة، مثل ما حدث مع الجزائر أثناء الاحتلال وبعد الاستقلال،

حيث الظروف القاسية من جوع وفقر وأمراض دفعت الكثير من فئات الشعب الجزائري للهجرة نحو الدول الأوروبية، وقد يهاجر أبناء الشعب نتيجة لمهنة التجارة التي تفرض عليهم التعامل مع الدول الأخرى[9]. فالهجرة تحت أي سبب تؤدي إلى احتكاك قوي بين اللغات، ينعكس ذلك في شكل تداخل لغوي، أو ازدواجية أو ثنائية لغوية داخل المجتمعات[10].

**_تربوية وتعليمية:** من أبرز العوامل والأسباب المسؤولة عن تفشي ظاهرة التعدد اللغوي، الأسباب التربوية والتعليمية، فلو عدنا مثلا إلى التعليم في المدارس الجزائرية وجدنا الكثير من المواد العلمية تستعمل مصطلحات أجنبية مثل الرياضيات والفيزياء والعلوم، بالإضافة إلى المعاهد العلمية والتقنية في الجامعات الجزائرية، والكثير من البلدان العربية تدرس التخصصات العلمية بلغتها الأصلية لافتقارها للتعريب، وهذا الوضع يخلق لدى المتعلمين خطابا عربيا مشوبا بمصطلحات أجنبية[11].

**_ذاتية نفسية:** فالعامل النفسي يظهر اليوم بوضوح ويتمثل في فقدان الثقة باللغة الأم، نتيجة فقدان الثقة بالنفس، كحال بعض الطلبة الذين يشعرون بالاعتزاز عند استخدامهم الألفاظ الأجنبية، لأنها لغة الغرب القوي والمتحضر والمتفوق، بينما يرون في العربية لغة الدول الضعيفة والمتخلفة.

يمكن حصر أسباب التعدد الثقافي والغوي في الهجرة هروبا من الفقر والحرب، من أجل تحسين الأوضاع، أو بفرض التعليم الثنائي في المدارس

والجامعات، أو مخلفات المستعمر بفرضه لغته وثقافته على الشعوب المستعمرة، بالإضافة إلى الشعور بالنقص حيال لغتهم الأم والاعتزاز باللغات الأجنبية.

## المحور الثاني: واقع التعدد الثقافي واللغوي في الجزائر

لدراسة واقع التعدد الثقافي واللغوي في الجزائر، لابد من التطرق أولا للموقف الشعبي من الهوية الثقافية أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، ثم كيفية تعامل السلطة الاستعمارية مع الهوية الثقافية، وكذلك التطرق لرؤية النخب الوطنية في إطار الصراع الإيديولوجي، وبعد ذلك التعرض لمسألة الهوية الثقافية بعد الاستقلال والتي خلفت تداعيات خاصة بعد مرحلة التعددية، الذي تم فيها الاعتراف المتبادل بعناصر الهوية من قبل السلطة والنخب الفكرية.

**1- التكامل الشعبي للهوية الجزائرية:** المجتمع الجزائري جزء لا يتجزأ من العالم العربي الإسلامي، وبالتالي فالهوية الجزائرية تعني الانتماء إلى الأمة العربية الإسلامية بكل مكوناتها.هذه الهوية الواضحة اجتماعيا والتي تحظى بالقبول النسبي من طرف أفراد المجتمع وكذا مختلف الفاعلين السياسيين داخل المجتمع الجزائري. بالإضافة إلى عوامل أخرى مادية أساسية مرتبطة بمستوى التقدم الاقتصادي والحضاري الذي يبلغه المجتمع في مرحلة معنية من مراحله التاريخية. غير أن هناك عدة عوامل تاريخية محلية وكونية ساهمت في بلورة ثوابت معينة

للهوية الجزائرية تتمثل في ثلاث محددات وهي: الدين الإسلامي، اللغة العربية، الأصل الأمازيغي[12].

- **وحدة الدين:** لم تعرف الجزائر ما يسمى المشكلة الثقافية منذ الفتح الإسلامي، وإن عرفت مشاكل سياسية لا حصر لها، فقد قاومت الذوبان في الموجات الإحتلالية، فرفضت (الرومنة) لكنها قبلت بالإسلام ولغته عن طواعية، فمثل لها حياة فكرية ودينية ولغوية واجتماعية وسياسية، ونهض أبناؤه لنشره ونشر لغة القرآن في أوروبا[13]. إذ تتحدد ملامح الهوية الجزائرية بوجهها العربي، الإسلامي، فلغة القرآن لم تناهض البربرية ولا البربرية أبدت ضيقا بها، بل هناك من كُتاب البربرية من مارس الكتابة باللغتين: البربرية (التيفيناغ) والعربية (لغة القرآن) قبل أن ينصرف للكتابة بالعربية طواعية، وحبا واقتناعا بأنها اللغة الأكثر ثراء وقوة ودقة في التعبير عن النفس، وعن العلم، وعن مقاصد الشريعة، وإدارة السياسة، فضلا على أنها لغة القرآن[14].

- **ثنائية اللغة:** هناك فرق بين الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية، فالثنائية الغوية هي العلاقة بين اللغة العربية واللغات الأخرى، أما الازدواجية اللغوية فهي العلاقة بين اللغة العربية ولهجاتها. ويظهر حاليا من خلال الاحتكاك بالمجموعات السكانية من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، وبين المناطق النائية من جبال وصحاري، وبين الأرياف والبوادي

والمدن أن اللغات التي يتحدث بها السكان هي الأمازيغية بلهجات متنوعة من منطقة إلى أخرى، والعربية العامية بلهجات مختلفة من منطقة لأخرى، أما بالنسبة للمتعلمين نجد منهم من يكتب ويقرأ بالعربية الفصحى وبدرجة أقل باللغة الفرنسية، أما اللغة الأمازيغية فيكتبها فئة قليلة بسبب شفويتها وعدم التكفل بها من قبل الدولة إلا بعد سنة1995[15].

إذا عدنا إلى الوراء قرنيين أو ثلاثة قرون من الزمن نجد نفس لغات التواصل بين الجزائريين، ويقع الاختلاف في لغة الكتابة، فالكتابة لم تكن منتشرة في أوساط الشعب؛ فالأدب والشعر والرواية كانت كلها شفوية لدى الناطقين بالأمازيغية وكذا المتحدثين بالعامية، أما الكتابة باللغة العربية فقد كانت منحصرة لدى رجال الدين في المساجد والزوايا والقضاة والخوجات الذين نصبهم الأتراك لخدمة مصالح الدولة العثمانية، ماعدا فئة من السكان تعلموا العربية لحاجة دينية متمثلة في قراءة القرآن وحاجة إدارية وقضائية تتمثل في توثيق العقود وتحرير الأحكام بالخط العربي المشرقي أو العثماني أو الأندلسي[16].

من هنا فالتعدد اللغوي في الجزائر يظهر من خلال قضيتين، القضية الأولى تتمثل في اللغة العربية ولهجاتها، والقضية الثانية ماتمثله اللغة العربية مع اللغات التي تعايشت معها، بسبب من الأسباب، كاللغة الأمازيغية، التي تقبلتها

وتعايشت معها منذ الفتح الإسلامي، أو اللغة الفرنسية التي فرضت عليها منذ الاحتلال الفرنسي في التعاملات ومخلفات الإدارة الاستعمارية.

- **التعدد الثقافي**: المجتمع الجزائري يميز بالتعدد الثقافي، فهو مجتمع عربي، إسلامي، أمازيغي، متوسطي، إفريقي عالمي، يجمع بين المعربين والمتفرنسين، يجمع بين الشاوية والقبائلية والمزابية والترقية، غير أنه رغم هذا التعدد الثقافي فإنه يعكس مجتمعا واحدا وموحدا متضامنا ومتماسكا تحت شعار العروبة والإسلام والأصل الأمازيغي[17].

تعد اللغة الأمازيغية اللغة الأم لسكان بني مازيغ، وبالتقاليد سبقت هذه اللغة التواجد العربي على هذه الأرض التي لها امتداد لساني معروف قديما في منطقة المغرب العربي، ويبلغ عدد الناطقين بالأمازيغية حوالي 20 بالمائة من العدد الإجمالي لسكان الجزائر.وقد توزعت الأمازيغيات في الجزائر إلى مجموعات كبيرة أهمها: القبائلية، الشاوية، الترقية، الشلحية، المزابية[18].

نستخلص أن الهوية الجزائرية عرفت تكاملا بين العناصر الثلاث فشكل بذلك تعدد ثقافي ولغوي يميز المجتمع الجزائري، الذي تتعايش فيها تنوعات لغوية بين اللغة العربية الفصيحة ولهجاتها العامية، والأمازيغيات، إلى جانب اللغة الفرنسية.

**2- الاستغلال الإيديولوجي في مسألة الهوية الثقافية في عهد الاستعمار الفرنسي:** إضافة إلى عملية نهب وسلب الثروات الطبيعية والاستحواذ على الأراضي وأملاك الجزائريين، حاولت فرنسا طمس الهوية الثقافية الجزائرية، وذلك من خلال خلق صراع عربي أمازيغي ومحاولة محاربة العقيدة الإسلامية، وفرض اللغة الفرنسية والديانة المسيحية. وهو ما نبرزه فيما يأتي:

- **جذور إيديولوجية الهوية:** لم تكن مسألة الهوية مطروحة قبل الاحتلال الفرنسي، فأغلب المخطوطات والكتابات العربية واللاتينية قبل الاستعمار لم ترد عن حدوث صراعات إثنية أو طائفية بين الجزائريين أو بسبب اللغة أو الدين، ولم تكن متفقة على تسمية موحدة للشعب الجزائري، فكثيرا مانجد مثلا في المخطوطات والخرائط المرسومة باللاتينية والإسلامية تسمية المنطقة بالشمال الإفريقي( تسمية جغرافية)، بلاد المغرب ( تسمية نسبة للانتماء الإسلامي)، بلاد البربر (تسمية اثنية)، وكانت التسمية المشاعة والمتفق عليها في بداية الاحتلال هي( الأهالي المسلمين Indigènes Musulmans)، وهذا ما نجده في النصوص والوثائق الرسمية للسلطة الاستعمارية[19].

بعد ذلك انتقلت فرنسا إلى التمييز بين مجموعتين اثنتين هما: القبائل وكان يقصد بها الأمازيغ بصفة عامة، والعرب، ثم العرب والبربر، وقامت بالتمييز ووضع الفوارق بين العرب والبربر من حيث الشكل والذكاء والقدرة على الاندماج مع السياسة الاستعمارية[20]. فالاستعمار الفرنسي ركز على منطقة جبال جرجرة في منطقة القبائل بتأسيس مدارس تبشيرية مسيحية منذ 1873 وتأسيس مدارس لتعليم اللغة الفرنسية، وقد حارب الفرنسيون اللغة العربية في المساجد خاصة في الجامع الكبير في العاصمة. كما عمل الفرنسيون على إحياء اللهجات الجزائرية القديمة( القبائلية، الشاوية، التارقية) ووضعوا لها القواميس بحروف وكلمات لاتينية[21].اعتمدت فرنسا ما يسمى بالسياسة البربرية لفصل البربر عن الإسلام والعروبة، وركزت على الدراسات السلالية لتعميق الهوة بين فئات المجتمع الجزائري[22].

**3 مسألة الهوية الثقافية الجزائرية بعد الاستقلال**: والتي نقسمه إلى مرحلتين؛ مرحلة هيمنة الحزب الواحد ومرحلة التعددية الحزبية.

- **سيطرة إيديولوجية العروبة خلال مرحلة الحزب الواحد:**

**أولا: بداية الصراع بين المعربين والمتفرنسين داخل السلطة**

بمجرد انتزاع الجزائر استقلالها سنة 1962 بقوة السلاح؛ وبعيدا عن الخلافات السياسية بين التيارات،كان تولي المناصب في بداية الأمر بين المعربين والمتفرنسين حسب مؤهلاتهم في المؤسسات الحكومية من هرم الدولة إلى

القاعدة فاستحوذ الكثير من المتفرنسين على أهم المناصب الحساسة في الدولة كوزارة الداخلية ووزارة الخارجية، ووزارة الاقتصاد والطاقة، والجيش، أما النخبة المعربة فاكتفت بمناصب في وزارة الشؤون الدينية والتربية والثقافة، وانعكس ذلك في هياكل الحزب، حيث كانت المناصب توزع بين المتفرنسين والمعربين بحسب الولاء للنظام القائم، إلا أن التنافس كان شديدا بين النخبتين[23].

**ثانيا: انتصار التيار العروبي داخل السلطة وإقصائه للبعد الأمازيغي من الهوية الوطنية**

انطلقت عملية التعريب بالجزائر في 5 جويلية 1963 على يد الرئيس أحمد بن بلة، والذي رفع شعار "التعريب ضروري ولا اشتراكية بدون تعريب، ولا مستقبل لهذا البلد إلا في العروبة".ثم واصل الرئيس هواري بومدين( 1965-1978) تطبيق السياسات الخاصة بالتعريب إذ وقع مرسوما في 26 أفريل 1968 يُلزم كل الموظفين الجزائريين بأن يكونوا على معرفة كافية باللغة الوطنية العربية عند توظيفهم.

فرغم أن دستور 1963 نفسه ينص في مادته الخامسة على "أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة"، كما أكدها ميثاق الجزائر عام 1964 وما تبع ذلك من مواثيق فقد شهدت عملية التمكين للغة العربية مقاومة عنيفة منذ البدء في مرحلتي الستينيات والسبعينيات مما دفع الرئيس هواري بومدين في 5 فيفري 1969 بأن يكون الفاتح من جانفي 1971 البداية الجديدة

الشاملة للتعريب في الإدارة، متوعدا كل المقصرين بسوء الجزاء، لكن القرار أجهض بفعل اللوبي الفرانكوفوني[24].

في هذه المرحلة نجد أن التيار العروبي حاول نشر أفكاره ومشروعه النهضوي، مما أدى إلى إقصاء البعد الأمازيغي من الهوية الوطنية، هذا ما جعل هذه الأخيرة مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

**ثالثا: تنامي التيار الأمازيغي وربط الهوية بالديمقراطية وحقوق الإنسان**

ظهر على مستوى المدافعين من أجل الثقافة واللغة الأمازيغية ثلاث فئات بأدوار متنوعة؛فالفئة الأولى تمثلت في النخبة والجامعيين التي لجأت للعمل في السرية، قاموا بجمع التراث الأمازيغي القديم من تاريخ وأدب وعلى رأسهم مولود معمري، وشغل البعض منهم خارج الوطن في القضية أمثال مسعود محند أعراب وسالم شاكر، والتي رأت في ذلك أولوية. أما الفئة الثانية تجسدت في المناضلين السياسيين الذين ينشطون في السرية الذين يناضلون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان الذين ربطوا مطلب الثقافة الأمازيغية ضمن الحقوق الأساسية المبنية على التعدد الثقافي واللغوي والسياسي للمجتمع الجزائري، وتتجسد هذه الفئة في جبهة القوى الاشتراكية والتوجه الشيوعي. وأخيرا الفئة الثالثة التي يمثلها الطلبة الذين كانوا في احتكاك مع الأكاديميين الجامعيين والسياسيين من جهة، ومن جهة أخرى مع الفنانين على المستوى

الشعبي،كان دورهم تعبئة وتوعية الجماهير والشباب بضرورة بعث هويتهم والحفاظ على لغتهم وثقافتهم بالأغنية الملتزمة والمسرح والشعر[25].

- **مسألة الهوية الوطنية في ظل التعددية:**

كانت أحداث عام 1988 عاملا قويا لخروج القوى السياسية والفكرية المقموعه في المجتمع الجزائري وظهور التعددية التي أقرها دستور عام 1988، إذ برزت عدة قضايا ومنها مسألة التعريب ومسألة الأمازيغية وما سمي بالصحوة الإسلامية[26]. لم يعترض الأمازيغ على الإسلام ولا على العروبة الأخوية الشعبية القطرية، وإنما اعترضوا على عروبة دكتاتورية إيديولوجية تمنع الاعتراف بلغتهم الأمازيغية كلغة وطنية.أما اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية فلم يعترض الأمازيغ عليها في برامج أحزابهم. فالمسألة تكمن في اللغة الفرنسية، حيث يصمت النظام وتصمت الأحزاب العروبية والإسلامية والأمازيغية عن مسألة فك الارتباط التدريجي مع اللغة الفرنسية[27].

شهدت مرحلة التسعينيات بخصوص المسألة الأمازيغية تنازلا من طرف السلطة اتجاهها، حيث اعترفت ضمنيا بمشروعية مطلب الأمازيغية كعنصر من عناصر الهوية الوطنية من خلال السماح والترخيص للمسيرات المطالبة بالأمازيغية من خلال خطاباتها الرسمية، والموافقة على إنشاء معهد اللغة والثقافة الأمازيغية بجامعة تيزي وزو باسم الأديب مولود معمري. إلا أن أجنحة داخل السلطة عملت على عرقلة تكريس هذا المطلب بدعوى أن

الظروف غير سانحة لذلك. وفي عام 1995 نادت الحركة البربرية بإضراب مفتوح عن الدراسة بمنطقة القبائل، تحول إلى سنة بيضاء، تمكنت الحركة من خلاله بإنشاء المحافظة السامية للأمازيغية، وإدراج اللغة في المدرسة، وإدخالها في التلفزيون العمومي لأول مرة بعد 32 سنة من الاستقلال[28].

في نفس السنة وفي وثيقة العقد الوطني( لقاء روما) التي وقعها كل من حسين آيت أحمد عن الأفافاس، وعبد الحميد مهري (أمين عن الأفلان)، أحمد بن بلة (رئيس جمهورية سابق) والوزيرة لويزة حنون (حزب العمال) وعبد الله جاب الله (النهضة) وأنور هدام (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، وعلي يحي عبد النور عن (رابطة حقوق الإنسان)، ينص فيه الموقّعون على أنه يجب أن تكون الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، وهو أول اعتراف للطبقة السياسية بالمطلب.

في عام 2002 تنازلت السلطة واعترفت بالأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية، عن طريق تعديل الدستور عبر البرلمان بتصويت كل من أحزاب السلطة وحمس، وشهد معارضة من طرف عبد الله جاب الله ذو التوجه الإسلامي، الذي اشترط كتابتها بالخط العربي[29].

**4–التوجه نحو التعايش بين عناصر الهوية الوطنية:**

أمام الضغط المتزايد لحركة الحكم الذاتي التي تأسست عام 2002 من طرف (فرحات مهني) من خلال تحركاته كل مرة للشارع القبائلي، تحول هذا المشروع

من المطالبة بالحكم الذاتي إلى المطالبة بالانفصال بسبب تجاهل الدولة للهوية الأمازيغية، ومن خلال هذه التحولات، قرر رئيس الجمهورية عام 2016 مرة أخرى الإقرار بتعديل ثان للدستور عبر البرلمان مدرجا فيه اللغة الأمازيغية كلغة رسمية، وإنشاء أكاديمية تتكفل بهذه اللغة[30]، حيث نصت المادة الرابعة من هذا التعديل الدستوري على "تامزيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية"[31].

كما أقدمت رئاسة الجمهورية على منح وسام الأثير وهو أعلى وسام للدولة لمجموعة من الأدباء ومناضلي القضية الأمازيغية ومنهم: لونيس آيت منقلات، مولود معري، مفدي زكرياء، وتنظيم مئوية ميلاد الأب الروحي للأمازيغية مولود معمري، ومنح دكتوراه فخرية للفنان آيت منقلات بجامعة تيزي وزو[32]. وهذا يدل على التحول الايجابي لسياسة الدولة، وذلك من خلال الاعتراف الرسمي بالهوية الأمازيغية واعتبارها مكونا من مكونات الهوية الوطنية، فالجميع يعترف بالانتماء للأصل الأمازيغي. لنشهد في 27 ديسمبر 2017 اعتراف الدولة بيناير (رأس السنة الأمازيغية) عيدا وطنيا، والإعلان عن سنة 2018 سنة الثقافة الأمازيغية، والإعلان عن استحداث أكاديمية للغة الأمازيغية.

**المحور الثالث: استراتيجيات لإدارة التعدد الثقافي واللغوي في الجزائر**

إن الهدف من وضع سياسات للتعدد الثقافي واللغوي هو ضبط وضمان منزلة لغة ما أو عدة لغات، وحماية اللغة العربية من المنافسة الأجنبية، ومعالجة التعدد اللغوي والثقافي من خلال مجموعة من السياسات، من خلال:

**1- سياسات ضامنة للمشاركة الفعالة:** انعدم التمييز في حق المشاركة السياسية هو أمر ضروري لحماية مصالح جميع الأقليات، لذا يجب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المشاركة الفعالة من قبل الأقليات في العمليات التداولية ووضع القرار في الدولة الديمقراطية، وأيضا الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة، بما في ذلك عند الضرورة إدخال أنظمة الحكم الذاتي-نقصد هنا الحكم المحلي- لحماية وتعزيز ثقافة الأقليات والاهتمام بالمشاركة الفعالة للأقليات القومية في الحياة العامة[33].

على ضوء ذلك لابد من العمل في ديمقراطية تشاركية متعددة الثقافات، من أجل إشراك جميع الثقافات المختلفة في السلطة، وضمان حقوق المجموعات الثقافية المتنوعة، ومنع أي انتهاكات لهذه الحقوق بفرض رأي وإرادة الأغلبية، أو من خلال الهيمنة السياسية للنخبة الحاكمة المحسوبة على الأغلبية.

**2- ترتيبات سياسية خاصة بالتمكين من استخدام لغات متعددة:** إن أهم المسائل التي يدور حولها النقاش في السياسة اللغوية تكون حول لغة

التعليم في المدارس، واللغة المستعملة في الدوائر والمؤسسات الحكومية. لم يعد التعدد اللغوي يشكل خطرا على انقراض اللغات الآن،فالنظرة القومية المنغلقة قد تغيرت؛ حيث أصبح التعدد اللغوي يساهم بشكل كبير في التنمية البشرية خاصة؛ بحيث يطلق عليها اسم "التنمية الإنسانية" أو "التنمية البشرية" التي تتخذ من الرفاه الاجتماعي معيارا لها ليعبر عن إشباع حاجات المواطنين الأساسية من مسكن وغذاء وتعليم، فهي لا تقتصر على عنصر من عناصر الإنتاج، بل تشمل الإنسان والأرض معا[34].

إن عديد من الدول تأخذ بنظام "التعليم ثنائي اللغة" كما أن بعض الدول تتخذ "نظام التعليم المتعدد اللغات" كإستراتيجية تستهدف التقليل من الاستبعاد التعليمي لأطفال السكان الأصليين، الذين يسجلون أسوأ المؤشرات التعليمية، أين توفر التعليم لمجموعات الأقليات بلغتها الخاصة، وبواسطة معلمين ومؤطرين ينتمون للمجموعات ذاتها، هما إجراءان فعالان جدا في سياق بلوغ الهدف المسطر[35].

كما يجب الانتباه إلى أن التعليم ثنائي اللغة قد يواجه في بعض الأحيان بمواقف مناوئة، ومشاكل في التحول من اللغة الأولى إلى اللغة الثانية، إلى جانب ضعف المتابعة والتقييم وأنظمة الدعم. لكن معظم هذه المشاكل ترتبط بسوء التخطيط وبالتقصير في إدخال تعديلات على المناهج،وتدريب المعلمين، والترويج لاستخدام اللغة في المجالات الرسمية والعامة، وبحسب برنامج الأمم

المتحدة يمكن لاستراتيجيات ثنائية اللغة أن تحسن نوعية التعليم، وتغني تعددية الهوية الثقافية، وتبني مهارات التنمية الإنسانية، وتترك أثارا تجديدية في المجتمع[36]. يجب أن يستكمل التعليم المتعدد الثقافات بالتعليم المتفاعل الثقافات، ويجب أن يسير التعليم من خلال التعدد الثقافي جنبا إلى جنب مع التعليم من أجل التعدد الثقافي، بما يحققه الاحترام المتبادل بين مختلف نظم المعرفة، ويعزز الحوار بين الثقافات والتفاهم المتبادل، اللذان يسهمان بدورهما في تمكين وتطوير الذات، وتجديد الاستراتيجيات لتعزيز قدرة الناس العيش معا بالرغم من اختلافاتهم[37].

بالنسبة لمسألة التعدد الغوي في الجزائر ضرورة التخطيط الجيد والتقييم والمتابعة وإدخال تعديلات على المناهج التعليمية إذا اقتضت الضرورة بشكل مستمر ودائم، وتدريب المعلمين، سيؤدي بالضرورة إلى الموازاة بين مختلف الهويات الثقافية اللغوية الموجودة في المجتمع، وتنمية مهاراتهم وبالتالي تنمية إنسانية شاملة.

**3- سياسات تعويضية عن الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي:** نجد بعض الحكومات لا تبالي بعدم المساواة الاجتماعية، إذ أنه كلما وقع الاستبعاد الاجتماعي لطائفة ما، ينتج عنه الشعور باللامساواة، وبالتالي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي.من هذا المنطلق يجب أن تسعى السياسة الاجتماعية العامة لأي دولة نحو التخفيف من حدة الاستبعاد الاجتماعي

والاقتصادي الذي يشمل بالخصوص فئات اجتماعية بسبب انتمائها الثقافي، من خلال وضع وتصميم برامج تتسم بالعدالة الاجتماعية، التي تمثل صورة من صور المساواة السياسية بين الأفراد والجماعات في بلد الهويات المتعددة، ولعل المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين مكونات الوطن الواحد هي أحد الطرق التي يجب السير عليها لبلوغ هدف الاندماج الوطني بين مختلف مكونات وفئات المجتمع المتعدد ثقافيا.

يكمن الحل هنا في إتباع سياسات تعويضية عن الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، تكون في صالح الأقليات الثقافية ومجموعات السكان الأصليين، وهذه السياسات تشمل:

_ تصحيح عدم المساواة في الاستثمارات الاجتماعية بغية تحقيق تساوي الفرص.

_ الاعتراف بالمطالب الجماعية المشروعة بالأرض وسبل العيش.

_ القيام بعمل ايجابي لصالح الفئات المتأذية[38].

من أجل ضمان الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي، لابد من تكريس المساواة في الفرص بين مختلف الهويات الثقافية، بالإضافة إلى ضرورة الاعتراف بالثقافات المتعددة الموجودة داخل المجتمع الواحد، ووضع برامج تكون مسطرة لصالح الفئات المهمشة والمتأذية، والسهر على تطبيق العدالة الاجتماعية.

**خاتمة:**

من خلال ما تقدم توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يجب الانتباه إليها ومراعاتها، خاصة وأن الإدارة الاستعمارية حاولت تفكيك الهوية الجزائرية بمحاربة الأمازيغية باسم العروبة، ثم محاربة العروبة باسم البربرية، فهي لا تعترف بالخصوصيات وبالتاريخ كامتداد للإنسانية وحضارته المتعددة، والموروثة عبر الأجيال، مما أدى إلى التبعية حتى بعد الاستقلال حيث عملت السلطة على تكريس الوحدة وإلغاء أي تعددية موجود في مختلف الأصعدة، لكن سرعان ما تداركت الوضع وأعلنت عن التعددية وبالإجمال يمكن حصر النتائج في:

ـ توعية المواطنين والنخب الفكرية والسياسية بأهمية التعدد الثقافي واللغوي الموجود في الجزائر، وضرورة الحفاظ عليه وتكريسه في الدولة والمجتمع، ومحاربة العنصرية والتطرف والتمييز، واعتبار هذا التعدد ضمانا للتعايش السلمي والأمن في إطار الوحدة الوطنية.

ـ احترام التنوع الثقافي، واعتبار التعدد طبيعة بشرية وإلغاء الأحادية المتطرفة التي تؤدي إلى الإقصاء والتهميش والظلم.

ـ بلورة استراتيجيات شاملة تقوم على الديمقراطية التشاركية والعدالة الاجتماعية، واحترام التعدد الثقافي واللغوي ضمن سياسات الدولة بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية، وتؤمن بالتعدد والتنوع كقيمة إنسانية وحق من حقوق الإنسان.

_ العمل بخيار الاعتراف بالتعدد الثقافي واللغوي وضمانه في إطار الوحدة الوطنية، وهذا ما أدى الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية سنة 2002، ثم كلغة رسمية 2016.

_ يجب أن يستكمل التعليم المتعدد الثقافات بالتعليم المتفاعل الثقافات، ويجب أن يسير التعليم من خلال التعدد الثقافي جنبا إلى جنب مع التعليم من أجل التعدد الثقافي، بما يحققه الاحترام المتبادل بين مختلف نظم المعرفة، ويعزز الحوار بين الثقافات والتفاهم المتبادل، اللذان يسهمان بدورهما في تمكين وتطوير الذات، وتحديد الاستراتيجيات لتعزيز قدرة الناس العيش معا بالرغم من اختلافاتهم.

_ أخيرا نقول أن الهوية الجزائرية مبنية على مكونات أساسية هي: الأصل الأمازيغي، ثنائية اللغة (العربية والأمازيغية) ووحدة الدين المتمثل في (الإسلام).

**قائمة المراجع:**

[1] Rosado Caleb, **what do we mean: by Managing Diversity**, Work forse Diversity, Hyderable India Icafai University, Vol3, (1996).P.P.34,36.

[2] راتانسي على، **التعددية الثقافية**، ترجمة، لبنى عماد تركي، ط1. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. (2013). مصر، ص. 21.

[3]Taylor Cox, **Cultural Diversity : Theory Research and Practice** , Sanfrancisco, Berrthohler, Publichers , (1993).P11.

[4] سافيدان باتريك، **الدولة والتعدد الثقافي**، ترجمة: المصطفى حسوني، ط1. دار توبقال للنشر. (2011). المغرب، ص.ص. 14، 15.

[5] بلعيد صالح، **في الأمن اللغوي**، دار هومة. (2010). الجزائر، ص. 224.

[6] لهويمل باديس، "نور الهدى حسني، مظاهر التعدد اللغوي وانعكاساته على تعليمة اللغة العربية"، **مجلة الممارسات اللغوية**، بسكرة، جامعة محمد خيضر، العدد 30، (2014). ص. 103.

[7]DUBOIS J. et autre, Dictionnaire de Linguistique, Paris, Larousse,(1973). P368.

[8]المرجع السابق، ص. 112.

[9]رقيعة عبد الكريم، "مظاهر التعدد اللغوي وانعكاساته في الجزائر"، ورقة مقدمة في **يوم دراسي: مظاهر التعدد اللغوي وانعكاساته في تعليمة اللغة العربية في الجزائر**، جامعة سعيدة، منشورات المجلس، 6 مارس، 2017، ص.ص. 172، 173.

[10] لهويمل بديس، المرجع السابق، ص. 112.

[11] رقيعة عبد الكريم، المرجع السابق، ص. 174.

[12] شرقي رحيمة، "الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، العدد 11، (2013). ص. 194.

[13] بن قينة عمر، **المشكلة الثقافية في الجزائر: التفاعلات والنتائج**، ط1. دار أسامة للنشر والتوزيع. (2000). الأردن، ص. 17.

[14]بن قينة عمر، المرجع السابق، ص. 17.

[15]موزاو علي، "مسألة الهوية الوطنية في الجزائر"، أنظر الرابط أدناه:

www.inumiden.com

[16] موزاو علي، المرجع السابق.

[17] شرقي رحيمة، المرجع السابق، ص. 194.

[18] المجلس الأعلى للغة العربية، **التعدد اللساني والغة الجامعة**، ج1. المجلس الأعلى للغة العربية (2014). الجزائر ، ص.ص. 502،501.

[19] موزاو علي، المرجع السابق.

[20] المرجع نفسه.

[21] مناصرة عز الدين، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب: إشكالية التعددية اللغوية**، دار الشروق للنشر والتوزيع. القاهرة، ص. 58.

[22] المرجع نفسه، ص. 59.

[23] موزاو علي، المرجع السابق.

[24] بن قينة عمر، المرجع السابق، ص. 58.

[25] موزاو علي، المرجع السابق.

[26] مناصرة عز الدين، المرجع السابق، ص.ص. 22،23.

[27] المرجع نفسه، ص. 23.

[28] موزاو علي، المرجع السابق.

[29] المرجع نفسه.

[30] المرجع نفسه.

[31] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 7مارس. (2016)، ص.7.

[32] موزاو علي، المرجع السابق.

[33] منيغر سناء، **التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، (2013،2014). الجزائر. ص. 184.

[34] رقيعة عبد الكريم، المرجع السابق، ص.ص. 20،21.

[35] منيغر سناء، المرجع السابق، ص. 199.

[36] برنامج الأمم المتحدة، **تقرير حول الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، نيويورك، (2004). ص.ص. 62، 63.

[37] منيغر سناء، المرجع السابق، ص. 200.

[38] المرجع نفسه، ص. 203.

للإحالة على هذا المقال:

سارة غربي، خديجة زياني، « إدارة التعدد الثقافي واللغوي في الجزائر» .الفكر المتوسطي، المجلد: ، العدد: ، جانفي 2019، ص. ص.